مائدة مستديرة حول : الاستثمار الرياضي بالمغرب : التحديات والآفاق

ورقة تأطيرية :

يشهد عالم اليوم تحولات كبرى غير مسبوقة في شتى المجالات خاصة في مجال الاستثمار الرياضي؛ فلم تعد الرياضة مجرد ممارسة بدنية بأبعاد صحية ونفسية واجتماعية خارج دائرة اهتمامات الاقتصاد وإنما أضحت صناعة حقيقية وأحد المجالات الأكثر جاذبية لرؤوس الأموال وللمشاريع الاستثمارية ومعتركا للتنافس بين الدول والفاعلين الاقتصادين الإقليمين والعالميين.

لقد حقق الاستثمار في مجال الرياضة قفزة كبيرة مع بداية القرن الواحد والعشرين إذ شكلت المناسبات الرياضية الكبرى أحد أركان صناعة الرياضة بالنظر لما يكلفه تنظيمها من مبالغ مالية ضخمة؛ فعلى سبيل المثال كلف تنظيم كأس العالم لكرة القدم دورة الولايات المتحدة لسنة 1994 حوالي 500 مليون دولار، وكلفت دورة البرازيل 2014 ما يقارب 15 مليار دولار، بينما عُدت دورة قطر لسنة 2022 الأغلى في تاريخ كل التظاهرات الرياضية العالمية بما قدره 220 مليار دولار.

ويعود احتضان الدول للفعاليات والتظاهرات الرياضية الكبرى، ومنها كأس العالم، بفوائد جمة على جميع الأصعدة: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.... إذ تشكل فرصة حقيقية لهذه الدول لأجل تطوير بنيتها التحتية؛ فهي لا تبني الملاعب وما يتبعها من مرافق رياضية فقط، وإنما تبني أيضا الطرق ومختلف شبكات المواصلات، وتأهل بنيات الاستقبال من فنادق ومطاعم ومنتجعات سياحية، وتطور شبكات الاتصال من هاتف وأنترنت وغيرها...

وتعتبر التظاهرات الرياضية من حزمة الأشياء التي تؤثر في صناعة استراتيجيات الدول، ولها دور كبير في تعزيز مكانتها بين باقي دول العالم؛ حيث تتجه كل الأنظار نحو مجتمعاتها من خلال الحضور الإعلامي المواكب لتلك التظاهرات مما يشكل فرصة سانحة للتعريف بها وبقدراتها والتسويق لثقافتها وإمكانياتها المادية والبشرية جلبا لفرص أخرى للتنمية لما بعد تلك المناسبات.

ولعل أبرز مثال في هذا الباب، هو الإقلاع الاقتصادي الشامل لدولة اسبانيا إثر تنظيمها مونديال 1982، والذي وضع مدن مثل مدريد وبرشلونة في مصاف الوجهات السياحية العالمية، كما ساهم بتسريع انضمام اسبانيا للاتحاد الأوربي.

وفي 4 أكتوبر 2023، أعلن الديوان الملكي المغربي عن صاحب الجلالة الملك محمد السادس أن مجلس الاتحاد الدولي لكرة القدم((FIFAاعتمد قرارا بالإجماع لصالح "ملف المغرب – إسبانيا – البرتغال" باعتباره الترشيح الوحيد لاستضافة كأس العالم 2030. وهذا الترشيح يعتبر سابقة في تاريخ كرة القدم؛ إذ يجمع بين ثلاث دول من قارتين مختلفتين، وخطاب العاهل المغربي عبر بدقة عن التنظيم الثلاثي الأبعاد بعنوان "الربط بين إفريقيا وأوروبا، وبين شمال البحر الأبيض المتوسط وجنوبه، وبين القارة الإفريقية والعالم العربي والفضاء الأورو متوسطي".

ويتقاطع تنظيم المونديال بشكل أساسي مع توجهات النموذج التنموي الجديد للمغرب الذي يسعى إلى مضاعفة الناتج المحلي الخام إلى 300 مليار دولار مقارنة ب 141 مليار دولار المسجل سنة 2024، ورفع الناتج الفردي إلى 16 ألف دولار في أفق 2035. وهو ما يجعل من تنظيم هذه التظاهرة الكبرى أداة قوية لتحفيز وتسريع اقتصادي للمغرب.

ذلك أن استضافة كأس العالم 2030 يمكن أن يعزز الاقتصاد المغربي حيث من المنتظر أن يساهم نمو القطاع السياحي إلى تحقيق إيرادات كبيرة؛ إذ من المتوقع أن يستقطب المغرب ملايين المشجعين لمشاهدة المباريات. وهو ما من شأنه أن يخلق فرصًا للشركات المحلية؛ كالفنادق والمطاعم ومحلات بيع التذكارات لترويج منتجاتها وخدماتها، إضافة إلى حقوق البث التلفزيوني المباريات، التي بلغت بدورة مونديال قطر 2022 ستة (6) مليار دولار ويتوقع بلوغها إحدى عشر (11) مليار دولار بدورة 2026 المزمع تنظيمها بين أمريكا وكندا والمكسيك.

ومن المتوقع أن يؤدي إنشاء بنية تحتية جديدة، مثل الملاعب وأنظمة النقل والاتصالات، إلى الزيادة في الطلب على العمالة المغربية وارتفاع مستوى استهلاك المنتوجات المحلية المغربية وتعزيز الاقتصاد المحلي، وهو ما من شأنه تحريك عجلة الاقتصاد الوطني بوثيرة أعلى مما سينعكس إيجابا على مستوى عيش شريحة واسعة من المواطنين المغاربة.

هذا بالإضافة إلى الفوائد الاقتصادية الطويلة المدى؛ إذ يمكن للحدث أن يجذب الاستثمارات الأجنبية، حيث يمكن للشركات الاستثمار في دولة قادرة على استضافة مثل هذا الحدث الهام، كما يمكن للبنية التحتية المحسنة أن تدعم النمو الاقتصادي من خلال تحسين أنظمة النقل، وهو ما يمكن أن يقلل من تكلفة ممارسة الأعمال التجارية.

كما ستشكل هذه المناسبة فرصة حقيقة لربح بنية تحتية ذات جودة عالية والتسويق للمغرب كوجهة سياحية واستثمارية؛ وبالتالي تحقيق الإقلاع الاقتصادي المنشود فإن ذات المناسبة ستشكل اختبارا حقيقيا لقدرة المغرب على تنظيم وإنجاح أكبر تظاهرة دولية نظرا لحجم التحديات المطروحة على عدة مستويات سواء تعلق الأمر بالبنيات الرياضية ذات العلاقة الواجب توفيرها من ملاعب بمواصفات دولية ومرافق تابعة لها، خاصة إذا ما علمنا أن المغرب حمل على عاتقه رهان بناء أكبر ملعب لكرة القدم بالعالم بمنطقة المنصورية بإقليم بن سليمان، ثم ما تتطلبه هذه المناسبة من بنيات استقبال سياحية وطرق وأسطول نقل وشبكة اتصالات تكون بالمستوى والجودة المطلوبين بما يليق بمستوى الحدث وبما يعزز صورة المغرب كدولة ذات مكانة وحضور دولي وإقليمي، ثم ما تستلزمه المناسبة من تدبير أمني يوازي حجم الجمهور الكبير الوافد على المغرب من مختلف البلدان والثقافات، هذا بالإضافة إلى التحديات التي تفرضها مجموعة من المشاكل تتعلق بالتهيئة وتدبير المجال ونذكر أساسا مشكل مدن الصفيح خاصة بالمدن المستضيفة للمنافسات، ما يستدعي تكثيف الجهود لأجل تجاوز هذه النقائص حتى يكون المغرب في أبهى حلة تليق بهذا الحدث العالمي وبما يليق بمكانة المملكة كدولة ضاربة جذورها في عمق التاريخ.

أهداف الندوة:

ترمي هذه الندوة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من بينها:

✓ إثارة انتباه الباحثين من مختلف التخصصات لموضوع تنظيم تظاهرة كأس العالم 2030 بالمملكة المغربية كتيمة للدراسة وتقديم الأفكار الإبداعية حتى تمر هذه التظاهرة في أبهى حلة؛

✓ تسليط الضوء على مختلف الفرص المتاحة من خلال هذه التجربة الجديدة للمغرب؛ سواء هم ذلك المشاريع الاستثمارية المرتبطة بها، أو السياسات العمومية المباشرة بشأنها، أو تلك التي تهم المكاسب الديبلوماسية الممكنة، بالإضافة إلى ما يهم التسويق الأمثل للمملكة ومؤهلاتها البشرية والمادية والثقافية؛

✓ دراسة مختلف التحديات المحتملة والمفترضة مواجهتها خلال تنظيم كأس العالم 2030 بالمغرب وسبل التغلب عليها؛

✓ إثارة انتباه الطلبة إلى الإمكانات التي توفرها تنظيم هذه التظاهرة الرياضية العالمية خاصة في مجال توفير مناصب الشغل ذات الصلة بها، إما بشكل مباشر أو غير مباشر.

محاور الندوة:

وتعالج هذه الندوة المحاور التالية:

✓ **المحور الأول**: الاستثمارات بالقطاعين العام والخاص في تنظيم كأس العالم 2030.

✓ **المحور الثاني**: التقائية السياسات العمومية في تنظيم تظاهرة كأس العالم 2030.

✓ **المحور الثالث**: التكوين في مجال الصناعة الرياضية.

✓ **المحور الرابع**: تحديات تنظيم كأس العالم بالمغرب وسبل التغلب عليها.